الرياض

حروف و افكار

الفساد المالي في أمريكا أسكت الحديث عن الفساد المالي عند الغير

منح الصلح

غير أنه يبقى من السذاجة الذهاب من رصد مشاكل الفساد وسوء التصرف داخل إسرائيل أو غيرها إلى طمأنة الذات والمبالغة في التفاؤل. فواقع الأمر أن محصّل حسابات القوة ينبغي أن يبقى واضحاً في أذهاننا

كم هم كثرٌ المسلمون والعرب الذين يعتقدون أن قضاياهم تضررت بعمق من العمل الإرهابي في 11أيلول الذي أصاب نيويورك وواشنطن. وكم هم كثرٌ بالمقابل الغربيون الذين يعتقدون، ولو من غير تصريح حاسم، أن ردة فعل بوش علي العدوان. كانت من الانفعالية والشمولية والتعميم بحيث بدا بعدها الغرب كله وكأنه متمحس لخوض معركة واسعة ضد جماعات غير مسيسة وإن غير خالية من شيء من العداء للقيم الأمريكية والغربية.

والجديد الذي حصل هو أنه في مكان ما من الولايات المتحدة، بدأ علي هذا الصعيد سلوك مختلف في طريقة مواجهة المشكلات العربية والإسلامية، يتمثل في مبادرات فردية معتدلة ومتفهمة كالزيارة التي قام بها داعية الحقوق المدنية القس الأمريكي الواسع الشعبية والمصداقية جيسي جاكسون إلى إسرائيل والمناطق الفلسطينية، يرافقه وفد يضم شخصيات مسيحية وإسلامية ويهودية ذات وجود تمثيلي في المجتمع الأمريكي.

منذ اليوم الأول لهذه المبادرة ظهر شيء من التمايز الصريح في طريقة التعامل مع الوضع الفلسطيني. ففي كلام للقس الأسمر برز اعتراض علي موقف الرئيس بوش الرسمي من شرعية تمثيل الرئيس ياسر عرفات لشعبه، إذ صرّح بوضوح أن المناداة الأمريكية بقيادة فلسطينية بديلة لا تتصف بالديمقراطية لأن عرفات مُنتخب من شعبه، مضيفاً أن الإدارة الأمريكية لا تبذل جهوداً كافية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، طارحاً على الفلسطينيين والإسرائيليين معاً اعتماد اللاعنف، ذلك أن الحرب، في نظره ومن يمثل من الأمريكيين، ليست خياراً قابلاً للاستمرار وينبغي أن تكون لقوى السلام كلمتها لتقولها على طاولة المفاوضات.

ومهما قيل في التأثير العملي لزيارة جاكسون، فقد أطلقت خطاً سياسياً جديداً في أوساط هامة من المجتمع الأمريكية نفسه. ومن طبيعة هذا المجتمع أنه كثيراً ما يبقى ساكناً غير مؤثِر حتى يجد من يحركه من أصحاب المبادرات الذين يُعتبر جاكسون واحداً منهم كصانع من صُناع الرأي العام الأمريكي الذي يصعب (عدم) الانصياع لتوجهاته إذا ما حزم أمره ورفع صوته.

لقد كان اجتماعه الأول مع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريس محاولة لتخليص الخيط الأبيض من الخيط الأسود في توجهات الحكومة الإسرائيلية. وكان اتصاله بعد ذلك بعرفات ذا مغزى وأثر.

وصحيح أن جاكسون هو أسود البشرة وموقفه لا يعكس دائماً توجهات المجتمع الأمريكي الأبيض مثله مثل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، إلا أن للوزير كما له وزناً كبيراً عند جماعات واسعة من صُناع القرار الأمريكي الذين هم موزعون على الأوساط الأكاديمية والجامعية المتأثرة بنبض العناصر القيادية الحكيمة والمجموعات الشابة المتحركة الذين منهم خرجت في مراحل عديدة من حياة أمريكا الآراء الحرة التي تحولت فيما بعد إلى تيارات غالبة وفارضة ذاتها على القرار السياسي الأمريكي الرسمي نفسه.

وكان قد بدا في زمن ما أن وزير الخارجية الأمريكي شبه مبعد عن القرار الاستراتيجي في موضوع الشرق الأوسط والطرق وحتى في العلاقات مع روسيا. لكن كل الدلائل تدل على أن باول عاد ليأخذ مكانه الطبيعي كرئيس للدبلوماسية الأمريكية، لا بسبب نزاهته وحياديته فحسب، بل بسبب صوابية واعتدال أحكامه داخل مجموعة من أصحاب القرار في إدارة بوش المتصفين في الغالب بأنهم من صنف الصقور الذين لا يقيمون وزناً إلا للقدرة الأمريكية علي الحل العسكري شأن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفوفيتز ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس.

فإذا نجح باول كما يبدو حتى الآن في إبقاء رأيه مطروحاً باستمرار على طاولة القرار، وهذا ما تدل عليه المؤشرات، فإن الموقف الأمريكي في الموضوع الفلسطيني بالذات لن يكون مجرد قوة إضافية للقوة العسكرية الإسرائيلية.

إلى جانب صوت جاكسون وباول وآخرين من المؤثرين على أذن بوش المفتوحة أكثر وأكثر، شاء الرئيس الأمريكي أم أبى، على تعقيدات الساحة الفلسطينية، هناك التأثير الآتي بقوة متزايدة من جانب أوروبا المخالفة في كثير من توجهاتها السياسية للبيت الأبيض في الموضوع الفلسطيني بالذات، إذا لم نقل الموضوع العراقي أيضاً.

من ذلك الشهادة اللافتة الصادرة عن مفوض العلاقات في الاتحاد الأوروبي باتن التي جاءت تُخرج إلى العلن ما يجول في صدور الأوروبيين من مشاعر الرغبة في عدم مماشاة التيار الأمريكي الغالب دون تحفظ. فقد أعلن باتن أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي أن الاتحاد الأوربي لم يرصد أي سوء استخدام فلسطيني للأموال التي قدّمها إلى سلطة عرفات، مع العلم ان الاتحاد الأوروبي يملك أكثر أنظمة الرقابة دقة وشمولا للمساعدات.

وأهمية هذه الشهادة ليست في مصداقيتها المؤسساتية فحسب، وإنما هي أيضاً في ظرفها كشهادة صادرة في الوقت عينه الذي ارتفعت فيه الحملات الأمريكية والإسرائيلية على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات متهمة إياه وإدارته بالفساد.

وقد أبرزت هذه الشهادات تنزيه عرفات عن الفساد بغمز من الفساد القائم داخل مؤسسات الحكم الإسرائيلي.

ولا يغيب عن البال أن تجاذبات الأحزاب الأمريكية بين جمهوريين وديموقراطيين تطرح علناً في الصحف ووسائل الإعلام أخباراً عن وجود فساد مالي ذي علاقة بالسياسة في كبرى الشركات الأمريكية، ويطال الإعلام الأمريكي شخص الرئيس بوش ونائبه تشيني بمؤاخذات هامة سوف يكون لها أثر بلا شك على صدقية من بيدهم الأمور الآن، وربما رجحت في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس توازنات قوى جديدة.

أما بالنسبة لإسرائيل، فليس من الضروري الذهاب إلى ملفات الاتحاد الأوروبي أو غيره للجزم بضخامة الأزمة المالية التي تواجهها، خاصة بوجود الوضع الأمني الضاغط علي الاقتصاد الإسرائيلي. فقد أعلن "بنك إسرائيل" أن المستثمرين الأجانب سحبوا 152مليون دولار في شهر حزيران، بعد 149مليوناً في أيار. واستثمر الأجانب , 106مليار دولار في إسرائيل في الأشهر الستة الأولى من السنة، وكان هذا المبلغ , 382ميارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية قفزت إلى مستوى قسياسي بلغ , 113مليار دولار، وحوّل الإسرائيليون في الخارج 191مليون دولار في حزيران، مقابل 333مليون دولار في أيار.

غير أنه يبقى من السذاجة الذهاب من رصد مشاكل الفساد وسوء التصرف داخل إسرائيل أو غيرها إلى طمأنة الذات والمبالغة في التفاؤل. فواقع الأمر أن محصّل حسابات القوة ينبغي أن يبقى واضحاً في أذهاننا، فالأمة العربية كلها، وليس فلسطين وحدها، أمام امتحان صعب، فالصف العربي ليس موحداً بالكامل على الرغم من الانجازات الباهرة التي سجلتها المملكة العربية السعودية بالذات في شخص ولي عهدها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في مؤتمر القمة العربية في بيروت حيث بلغت الشفافية ذروتها في مبادرتين، الأولى المعانقة التي تمت مع نائب رئيس مجلس قيادة القورة العراقي عزة إبراهيم الدوري وما رافقها من تفاهم كويتي - عراقي، والثانية مبادرة السلام السعودية التي قبلها العرب بإجماع ورحّب بها المجتمع الدولي والقائلة "التطبيع الكامل مقابل السلام الكامل."

وإذا كانت هذه الظواهر حملت كلها مؤشرات علي الجدية التي اتصفت بها مواقفنا الوفاقية في مؤتمر القمة وغيرها، ومع نجاحنا في أن لا ننزلق في هذه المرحلة إلى خلافات مفتتة ومدمرة، بخلاف مراحل سابقة من تاريخنا، ينبغي أن لا تذهب من أعيننا الطريقة البشعة التي كنا نجد فيها دولاً عديدة تتفق ضدنا لتفوّت علينا الانتصارات ولو البسيطة في تحصيل حقوقنا كما حصل بالأمس مع المغرب حين أراد أن يحفظ حقه في جزيرة ليلى، فإذا الاتحاد الأوروبي يتبنى بدون روية وإنصاف الموقف الاسباني، لا من أجل أن تبقى ليلى اسبانية فحسب كما يظهر، بل كي لا يكون نصر عربي، ولو جانبي في هذه المرحلة التي ظهرت فيها النوايا واضحة منذ 11ايلول.